مثاقفة اللسانيات ووعيها تراثيًّا
دراسةٌ في جهود الدكتور عادل فاخوري

خالد خليل هادي

استاذ مساعد دكتور، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، قسم اللغة العربية، العراق

khaled.hadi@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

التقديم: ٢٠٢٣/٣/٢٢ القبول: ٥/ ٢٠٢٣/٤ النشر: ٢٠٢٣/٩/١٥

Doi: https://doi.org/10.36473/ujhss.v62i3.2191

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International Licenses

الملخص

يسعى البحث إلى تقديم قراءةٍ للجهود اللسانيَّة التي بثَّها الدكتور عادل فاخوري ١٩٣٩-٢٠١٧في مؤلَّفاته وأبحاثه التي اشتغل عليها لما يُقارب الأربعين عامًا، ومراقبة الكيفيَّة التي نظر بها إلى التراث العربيّ، في ضوء الرؤى اللسانية الحديثة. وعلى الرغم من أنَّ فاخوري متخصصٌ بالفلسفة والمنطق الرياضيّ إنَّنا نجد له كتاباتٍ وأبحاثًا لسانيَّة مهمَّةً، لم يُسلَّط الضوء عليها من قريبٍ أو بعيدٍ، فقد سطَّر الباحثُ في مصنَّفاته رؤىً لسانيَّةً، يتزاوج فيها الفلسفيُّ والمنطقيُّ مع اللسانيّ، ويمكن القول إنَّ هذه المؤلفات تقع في صميم مباحث فلسفة اللغة، وتندرج ضمن اشتغالاتها، وهي مباحثُ تسعى إلى مقاربة اللغة من وجهة نظر فلسفيَّة ومنطقيَّة، مع الدخول في حوار مثمرٍ مع التراث العربيّ. حاول المؤلِّف تتبُّع أغلب التيَّارات اللسانيَّة التي قاربت اللغة، وتحديدًا تلك التي تعاملت مع اللغة في أبعادها الدلاليَّة والتداوليَّة والسيميائيَّة؛ لأنَّ هذه النظرياتِ كانت نقطةَ التقاء الكثير من التيَّارات اللسانيَّة والمنطقيَّة والفلسفيَّة، مع ربط هذه النظريات بالتراث العربيّ، وهي القضايا التي سيحاول البحث الوقوف عليها، وبيان موقف وآراء الدكتور عادل فاخوري فيها.

الكلمات المفتاحية: عادل فاخوري، الدلالة، التداولية، السيميائيَّة

Acculturation of Linguistics and Awareness of it in the Light of Heritage: A Study in the Efforts of Dr. Adel Fakhoury

Khaled Khaleel Hadi

Asst. Prof. Dr. University of Baghdad College of Education Ibn Rushd, Iraq

Abstrct

The paper presents a reading for the linguistic efforts of Dr. Adel Fakhoury (1939-2017) in his books and researches that he worked on for almost forty years . Although he is a specialist in philosophy and mathematical logic, Fakhoury has important disregarded linguistic writings and researches. The researcher presents linguistic visions where philosophy, logic and linguistics merge altogether. It can be argued that these writings are at the core of language philosophy investigation which aims to approach language from a philosophical and logical point of view . The author attempted to trace most of the linguistic streams that approached language, especially those that dealt with semantic, pragmatic, and semiotic dimensions of the language, since these theories were a a meeting point for many linguistic, logical, or philosophical streams of knowledge. These are the issues that the research will try to focus on, and explain Fakhoury opinions.

Keywords: Adel Fakhoury, semantics, pragmatics, semiotics

المقدمة:

لسنا بحاجةٍ إلى التأكيد على أنَّ اللغة مثَّلت محطةً مهمَّةً من محطَّات التفكير الإنسانيّ، وكانت مدار اشتغال عددٍ من الباحثين الذين ينتمون إلى ميادينَ معرفيَّةٍ مختلفةٍ، إذ لم تكن دراستُها حكرًا على اللغويين، بل تعدَّتهم لتكون مادةً دراسيَّةً لباحثين مشتغلين بالعلوم الفلسفيَّة والمنطقيَّة والدينيَّة.

ونتيجةً لأهميَّة اللغة في المباحث الفلسفيَّة كانت النظرةُ إليها وطريقةُ التعاطي معها سببًا مباشرًا في ظهور ما يُعرَف في الدراسات الفلسفيَّة بـ(المنعطف اللغويّ)، وهو اتجاهٌ بحثيٌّ درس اللغةَ من وجهة نظرٍ فلسفيَّةٍ، ورأى أنَّ مشكلةَ الفلسفة تكمن في اللغة التي تُعتمَدُ في الدراسة، ونتج عن هذا الرؤية بروز تيارين فلسفيين يقاربان اللغة هما: تيار الفلسفة التحليليّة وتيار فلسفة اللغة العاديَّة، إذ آمن الأولُ بأنَّ اللغةَ الجديرةَ بالدراسة هي اللغةُ الاصطناعيَّة، المُعتمِدة على الرموز الرياضيَّة والمنطقيَّة، في حين رأى الثاني أنَّ اللغة الطبيعيَّة أو الاعتياديَّة هي التي يجب الاعتماد عليها في البحث الفلسفيّ، وكان جورج مور وكارناب وفريجه وراسل من أنصار الاتجاه الأوَّل، في حين كان النمساويُّ لودفيغ فتغنشتين من مؤسِّسي التيار الثاني، والمنظِّرين له، وقد سبقه الفيلسوف ليبنتز في القول بأهمية اللغة الطبيعيَّة، على الرغم من وجود خلافٍ بينهما في الغاية من هذا الاعتماد.

إنَّ القيمة المعرفية لكتابات الدكتور عادل فاخوري تكمن في أنَّه سعى إلى تجاوز التعريف بهذا التوجُّه– أعني فلسفة اللغة– وبيان آراء فلاسفة اللغة فيه وحاول ربط عددٍ من أفكاره بمعطيات التراثِ العربيّ(اللغويّ والبلاغيّ والمنطقيّ والفقهيّ) والتأصيل له، عبر مشروعٍ معرفيّ امتدَّ لما يُقارب الأربعين عامًا، سعى فيه الكاتب إلى مناقشة أغلب النظريَّات اللسانيَّة التي قاربت المعنى ومشكلاته من وجهةِ نظرٍ فلسفيَّةٍ منطقيَّةٍ.

وبعد قراءة أعمال المؤلِّف نجد أنَّ الجهود اللسانيَّة التي قدَّمها المؤلِّف في سياق كتاباته الفلسفيَّة والمنطقيَّة يمكن أن تنتظم في ثلاثة مسارات: الأوَّل ركَّز فيه المؤلِّف على الجانب الدلاليّ من الظاهرة اللغوية، والثاني عالج اللغة في بعدها الاستعماليّ التداوليّ، والثالث وقف فيه على عددٍ من القضايا السيميائية، وقد رسمت هذه المساراتُ حدودَ البحث، وحدَّدت له منهجه.

المؤلِّف وكتاباته:

وُلِد الدكتور عادل الفاخوري في مدينة صور، جنوب لبنان في العام ١٩٣٩، وتلقَّى علوم الفلسفة والرياضيَّات والمنطق في عددٍ من الجامعات الأوروبية، من بينها، روما وفرايبورغ وأرلنغن نورنبرغ في ألمانيا والسوربون، وتحصَّل على شهادتي دكتوراه من ألمانيا وفرنسا.

درَّس الدكتور فاخوري عددًا من المناهج خلال مسيرته العلميَّة، منها المنطقُ الرياضيُّ، وفلسفةُ العلومِ، والذكاءُ الاصطناعيُّ، وفلسفةُ اللغةِ والسيمياء في عددٍ من الجامعات العربيَّة، منها الجامعة اللبنانيَّة، والجامعة اليسوعيَّة، والجامعة الأردنيَّة، والجامعة الليبيَّة، والجامعة الكويتيَّة، وأتقن عددًا من اللغات منها: الفرنسيَّة، والإنجليزيّة، والألمانيَّة، والإيطاليَّة، واللاتينيَّة، واليونانيَّة القديمة.(فاخوري، ٢٠١٣: الغلاف)(Fakhoury, 2013).

وخلال حياته أنجز الباحث عددًا من المؤلَّفات، منها:

١- المنطق الرياضيُّ، ١٩٧٨.
٢- الرسالة الرمزيَّة في أصول الفقه، ١٩٧٩.
٣- اللسانيَّة التوليديَّة والتحويليَّة، ١٩٨٠.
٤- منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث،١٩٨٠.
٥- علم الدلالة عند العرب- دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة، ١٩٨٥.
٦- تيَّارات في السيمياء،١٩٩٠.
٧- أفكِّر إذن أنا كمبيوتر،٢٠١٠.
٨- محاضرات في فلسفة اللغة، ٢٠١٣.

ويُمكننا التأكيدُ على أنَّ مجمل هذه التآليف متداخلةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ، فبعضُها يقودُ إلى بعض؛ إذ كانت اللغةُ ببعديها الطبيعيّ والاصطناعيّ محورها، وكان المعنى ومشكلاته غايتها، فقد استثمر المؤلِّف معطيات علم السيمياء في القصيدة الإلكترونيّة والبصريّة، واستعمل آليَّات المنطق الرياضيّ في دراسة اللغة، وهذا يؤدّي إلى فهم المعنى بمعادلاتٍ رياضيَّةٍ، من دون أن تكون ملتبسةً، وكلُّ ذلك مرتبطٌ بعلم الدلالة، لأنَّ كلَّ نشاطاتنا الفكريَّةِ تتعلَّق ببناء المعنى، مهما كانت الطريقةُ والوسيلةُ لذلك.

نظر المؤلِّف إلى علم أصول الفقه نظرةً سيميائيَّة، بوصفه منطقًا للشرع، ووجد أنَّه يقوم على دلالةٍ رمزيَّة؛ لأنَّه يمثِّل الأُسس المنطقيَّة للحقوق والأخلاق، فهو "من حيث كنهُهُ علمٌ كليٌّ لا يمتُّ إلى دينٍ أو مجتمعٍ بصلةٍ ذاتيَّةٍ، بل إنَّه ليصلح أن يكون قالبًا لكلِّ شرعٍ وخلقٍ...وهو بين العلوم الشرعيَّة في أعلى درجات التجريد"(فاخوري، ١٩٩٠: ٧)(Fakhoury:1990.7).

يعرِّف الباحثون علم الأصول بأنَّه "إدراك القواعد التي يُتَوصَّلُ بها إلى استنباط الأحكام الشرعيَّة من أدلّتها التفصيليَّة" (الشوكاني: ١٩٧٩،١٧٠)(Al-Shawkani:1079.170)، وتُؤخذ هذه الأحكام من مصادرَ متعدِّدةٍ، في مقدمتها القرآنُ الكريمُ، ذلك أنَّ غاية الأصوليين تتعلَّق بدلالة تلك المصادر على الأحكام والتكاليف، وتتوقَّف هذه الدلالة على فهمهم طرائقَ العرب في تأليف الكلام، وما يستعملونه من أساليبَ ونظمٍ وأدواتٍ تدلُّ على معانٍ تطرأ على الكلام، من جهة الحقيقة والمجاز والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والمنطوق والمفهوم، "كما كانت هناك أشياء أخرى صوتيَّة وصرفيَّة ونحويَّة وسيميولوجيَّة إشاريَّة، غطَّت معالجتُهم لها حقولًا من البحث، تسعى الاتجاهات الدّلاليَّة الحديثة اليوم الى تغطيتها" (عياشي، ٢٠٠٧ :١٣)(Ayachi:.2007،13)، ويمكن للمرءِ أن يزعمَ من غير وهمٍ ومبالغة أنَّ علم الأصول إنَّما هو بحثٌ في الدَّلالة، لفظًا وجملةً، نصًّا وسياقًا، وهي أمورٌ تشكِّل موضوع الدرس الدّلاليّ المعاصر.

ولمَّا كان علم الأصول ذا جنبةٍ دلاليَّة أو سيميائية بحسب المؤلِّف نلحظ أنَّه نظر إلى بنية الأصول على أساس أنَّها تقوم على ثلاثة أقطاب وهي: النحو، والدلالة، والتداوليَّة، ويرى أنَّ هذه الأقطاب التي تعالجها مباحث أصول الفقه تُسمَّى بـ(سيميائيَّة الأصول).

ويتناول النحو في (سيميائيَّة الأصول) تراكيب الألفاظ والعبارات، أي اللغة الشرعيَّة، ومن ثمَّ ترتيبها في نسقٍ معيَّنٍ، يتيح لنا استنباط الأحكام الفرعيَّة من مبادئ أصليَّةٍ موجودةٍ في حال الشرع الإسلامي في الكتاب والسنَّة والإجماع، وفي حال الحقوق الوضعيَّة موجودةٌ في الموادِّ القانونيَّة، أمَّا علم الدلالة فينتقل من مدلولات الألفاظ المفردة إلى ضبط المدلولات المركَّبة، وتُعتمدُ في ذلك نظريةٌ في التفسير تقوم على قوانين البلاغة والبيان، على نحو ما فعل الأصوليُّون، أمَّا التداولية فتختصُّ في معرفة من يُحسِّن ويقبِّح الأحكام ومن يتقبَّلها، أي إنَّه يهتمُّ بمعرفة العلاقة بين المشرِّع والمكلَّف.

ونلحظ هنا أنَّ المؤلِّف قد استعار تقسيم تشالرز موريس لعلم العلامات، وإنْ لم يصرِّح بذلك، فمن المتعارف عليه في البحث السيميائيّ أنَّ موريس يرى أنَّ علم العلامات يقسَّم على ثلاثة حقول هي:

١. التركيب: وهو دراسة العلاقة بين العلامات بعضها ببعض في تركيبٍ مُعيَّن.

٢. علم الدّلالة: وهو دراسةُ علاقة العلامات بما تدلُّ عليه.

٣. التداوليَّة: وهو علمٌ يبحث في العلاقة بين العلامات ومستعمليها.(فاخوري: ١٩٩٠، ٦٠) (Fakhoury:1990.60).

ونلحظ من خلال تصنيف موريس أنَّ علم الدّلالة أضحى فرعًا من فروع علم العلامات، وأنَّ العلاقة بين العلمين علاقة الخاصّ والعامّ، والخاصُّ هو علم الدّلالة.

وكانت هذه الرؤيةُ الأساسَ المعرفيَّ في تعامل المؤلِّف مع علوم النحو والدلالة والتداوليَّة، بوصفها فروعًا من علمٍ أكبر هو علم العلامات(صبري: ٢٠١٧، ١٧٣)(sabri:2017.173).

لقد اعتمد المؤلِّف على هذه الرؤية في تعامله مع علم الأصول، وفي ضوئها سعى إلى تقديم قراءته السيميائيَّة له؛ لذلك نجده قد ناقش الكثير من القضايا اللغويَّة، المرتبطة بهذه الأقطاب الثلاثة، وعرض لعددٍ من المباحث النحويَّة والدلاليَّة والتداوليَّة في كتابه(الرسالة الرمزيَّة في أصول الفقه).

لقد سعى الدكتور فاخوري إلى البحث في نظرياتٍ ونماذجَ معرفيَّةٍ جديدةٍ، انطلاقاً من النظريَّات الغربيَّة، مع الإيمان بأهميَّة مزاوجتها مع المقولات المعاصرة، فهو لم يكن حداثيًّا رافضًا للتراث، ولم يكن تراثيًا منغلقًا عليه.

يمكن القول إنَّ معالجة المؤلِّف لقضايا المعرفة بصورة عامة واللسانيَّات بصورة خاصة تنتمي إلى ما يُعرف بـ**(اللسانيات التراثية)**.(الطائي: ٢٠١٥، ٦١)(Al-taei:2015.61)، وهو نمطٌ من الكتابة اللسانيَّة يتَّخذ من التراثِ اللغويّ العربيّ القديمِ في شموليته موضوعًا للدراسة، ويصدر أصحاب هذا اللون من الكتابة عن منهجٍ يُعرف بـ**(منهج القراءة وإعادة القراءة)**، هدفه "قراءة التصوُّرات اللغويَّة العربيَّة القديمة وتأويلها وفق ما وصل البحثُ اللسانيُّ الحديث، والتوفيق بين نتائج الفكر اللغويّ القديم والنظريَّات اللسانيَّة الحديثة، وبالتالي إخراجها في حلَّةٍ جديدةٍ تُبيِّن قيمتها التاريخيَّة والحضاريَّة".(غلفان: ١٩٩٨، ٣٨٣)(Ghalfaan:1998.383).

لقد تبنَّى الدكتور عادل فاخوري فرضيَّةَ المزاوجةِ والتوفيق المعرفيّ بين مقولات التراث والحداثة، وقد عبَّر عن هذا التبنّي في أغلب كتبه، فنراه يقول في كتابه(علم الدلالة عند العرب)، متحدِّثًا عن إسهام العرب في

البحث السيميائيّ ما نصُّه "وليس من مبالغة في القول إنَّ الفكرَ العربيَّ استطاع أن يتوصَّل في مرحلته المتأخِّرة إلى وضع نظريةٍ مستقلةٍ وشاملةٍ، يمكن اعتبارها أكمل النظريَّات التي سبقت الأبحاث المعاصرة"(فاخوري: ١٩٩٤، ٥)(Fakhouri:1994.5)، وعلى المنوال نفسه نلحظ أنَّ المؤلِّف ذكر الفكرة نفسها في حديثه عن تأسيس العرب لما أسماه بـ(سيميائية الأصول)، يعني أصول الفقه، فهو يُثبت أنَّ ما وضعه العرب من أُسسٍ سيميائية لعلم الأصول تصلح أن تكون منهاجًا وأساسًا لوضع أُسسٍ عامَّةٍ للأخلاق والحقوق.

وتتضح فكرة التوفيق المعرفي في عنوانات عددٍ من كتاباته، منها(**علم الدلالة عند العرب–دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة**) وكتابه(**منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث**)، وكتابه(**الرسالة الرمزيَّة في أصول الفقه**)، فهذه العنوانات واضحةٌ في التأكيد على تبنِّي المؤلِّف فكرةَ التوفيق المعرفيّ، فهو يعرض لقضايا الدلالة والمنطق وأصول الفقه في التراث العربيّ من وجهة نظرٍ حديثة، قوامُها الرؤى السيميائيَّة.

الجهود الدلاليَّة والسيميائيَّة التأصيليَّة:

أوَّلا: الجهود الدلالية:

لم تكن دراسةُ الدّلالةِ في الثقافة العربيَّة حكرًا على المشتغلين في ميدان الدراسات اللغويَّة، فقد شاركهم في دراستها والبحث فيها علماءُ ينتمون إلى حقولٍ معرفيَّةٍ مختلفة، منها الفلسفةُ والمنطقُ، وعلمُ الأصول، وإنِ اختلفت زوايا اهتمام كلِّ علمٍ من هذه العلوم.

لقد أسهم الدكتور عادل فاخوري بإسهاماتٍ دلاليَّةٍ واضحةٍ ضمن مشروعه القائم على فكرة (**التوفيق المعرفيّ**)، ووجد أنَّ هذا العلم ذو أصولٍ منطقيَّةٍ، وهو حصيلة التزاوج بين مقولات المنطق وعلم البيان، إذ يقول: "إذا هذا العلم قد ظهر في كتب المنطق من حيث إنَّه من المقدِّمات العامَّة، فإنَّ تطوُّره يدين مع ذلك للتحاور بين المنطق وعلوم المناظرة وأصول الفقه والتفسير والنقد الأدبي والبيان، أو بوجهٍ حصريٍّ، إذا اعتبرنا أنَّ الأبحاث الدائرة حول هذا الموضوع في علوم المناظرة والأصول والتفسير والنقد تعود إمَّا إلى حقل المنطق أو إلى حقل البيان، كان تطوُّر علم الدلالة عائدًا إلى تزاوج هاتين الرؤيتين"(فاخوري: ١٩٨٥، ١٦)(Fakhouri:1985.16).

إنَّ معالجة المناطقة لقضايا الدلالة تُشكِّل أولى محاولات مقاربة اللغة بطريقةٍ صوريَّةٍ، ذات طبيعةٍ سيميائيَّةٍ، إذ رأى المؤلِّف أنَّ معالجة المناطقة لقضايا الدلالة هي معالجةٌ سيميائيَّةٌ متكاملة، تُثبت الريادة العربيَّة لهذا العلم، فلم ينظر إلى الدلالة نظرةَ اللغويين، وإنَّما تعامل معها على أساس أنَّها مبحثٌ سيميائيٌّ؛ ويُمكن تعليل ذلك بطبيعة المرجعيَّة المعرفيَّة والتكوين العلميّ التي ينطلق منها الدكتور فاخوري، وهي مرجعيَّة منطقيَّةٌ فلسفيَّةٌ، ساعد في بلورتها وصقلها تكوينُه المنطقيُّ الرياضيُّ الفلسفيُّ، فهو واحدٌ من أهم مراجع المنطق الرياضيّ في البلاد العربيَّة؛ وله كتابٌ تأسيسيٌّ في المنطق الرياضيّ؛ لذلك نجده في أغلب كتاباته يعمد إلى عقد موازنة بين آراء المناطقة في الدلالة وآراء المنطقي الأمريكي شارل ساندرس بيرس، الرائد المنطقيّ للدرس السيميائيّ الحديث، فضلا عن أفكار تشالرز موريس في مثلثه السيميائيّ المعروف.(فاخوري: ١٩٨٠، ٣٧)(Fakhouri:1980.37).

لقد كانت القضيَّةُ المركزيَّةُ التي اشتغل عليها المؤلِّفُ في كتابيه(منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، وعلم الدلالة عند العرب–دراسةٌ مقارنةٌ مع السيمياء الحديثة) تتمحور حول مسألتين: الأولى التعريف بالدلالة، والثانية بيان أنواعها، وكلُّ هذه الأمور تتمُّ موازنتها مع النظريَّات السيميائيَّة؛ لأنَّه يرى أنَّ العرب تمكَّنوا من صياغة أُسس عامَّةٍ لنظريَّة في علم السيمياء، تحت عنوان(الدلالة)، وأنَّ علماء اللغة والمنطق والأُصول قد أسهموا في تطوير مباحثها(فاخوري: ١٩٨٠، ٣٨)(Fakhouri:1980.38)..

ففي كتابه(علم الدلالة عند العرب–دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة) تحدَّث المؤلِّفُ عن تصوُّر العرب لعلم الدلالة، وتحديدًا علماء المنطق وقدَّم تعريفاتهم لهذا العلم، ولا سيَّما الفارابي وابن سينا والغزاليّ، ورأى أنَّهم كانوا يركِّزون في تعريفاتهم للدلالة على الدلالة اللفظيَّة، فالدلالة بنظرهم تتناول اللفظةَ والأثر النفسيّ، أي الصورةُ الذهنيَّةُ والأمرُ الخارجيُّ، أمَّا وجود اللغة وحضورها كتابيًّا(خطيًّا) فهو دالٌّ على اللفظ، لكنَّ هذا الوجود الكتابيَّ ليس ضروريًّا، وهكذا تكون الكتابةُ دالَّةً على اللفظ، واللفظ دالًّا على الصورة الذهنيَّة، وهذه بدورها تكون دالةً على الشيء الخارجيّ، فتُصبح حينئذٍ اللفظةُ والصورةُ الذهنيَّةُ دالًّا ومدلولًا في الوقت نفسه، بمعنى أنَّ اللفظ دالٌّ على الصورة الذهنيَّة ومدلولٌ عليه من طريق الخطِّ أو الكتابة، أمَّا الصورة الذهنيَّة فهي مدلولٌ عليها من اللفظ، ودالٌّ على الشيء الخارجيّ، أما الخطُّ والكتابة فهما دالٌّ فقط، والشيء الخارجي مدلولٌ عليه غير دالٍّ(فاخوري: ١٩٨٥، ٨)(Fakhouri:1985.8)..، ويمكن التعبير عن تصوُّر القدماء للدلالة، على وفق ما أشار إليه فاخوري من طريق الخطاطة الآتية:

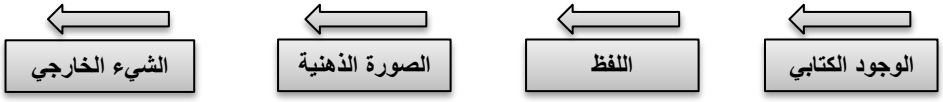

ويرى الباحث أنَّ الشيء الخارجيَّ بالإضافة إلى كونه مدلولًا عليه من جهة اللفظ فإنَّه يُمكن أن يكون دالًا أيضًا، ولا تقتصر وظيفته على كونه مدلولًا عليه فقط.

إنَّ المناطقة بحسب المؤلِّف أسهموا في بلورة عددٍ من المفاهيم الدّلاليَّة المهمَّة، فقد قسَّموا أنواع الدلالات على عقليَّة، وطبيعيَّة، ووضعيَّة، وذلك بحسب طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول ومنشأ الفهم، فإنْ كان المنشأ العقل سُمِّيت الدلالة عقليَّةً، وذلك مثل دلالة اللفظ المسموع من وراء جدار على وجود اللافظ، وإنْ كانت العادةُ سُمّيت طبيعيَّةً، وذلك كدلالة لفظة (آخ) على وجع الصدر، فإنَّ الطبعَ هو الذي أقام هذه العلاقة، وإنْ كان الوضع والاصطلاح والاتِّفاق سُمِّيت وضعيَّةً، وذلك كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق.(فاخوري: ١٩٨٠،٤٠–٤١)(Fakhouri:1980.40-41)..

إنَّ الدّلالة تقوم على علاقةٍ مزدوجةٍ بين الدالِّ والمدلولِ من جهة، وبينها وبين المتلقي من جهة أخرى، فلا بدَّ لحصول هذه الدّلالة أنْ يكونَ المتلقي قد أدرك العلاقة التي تربط الدالَّ بالمدلول(فاخوري: ١٩٨٠، ٣٩)(Fakhouri:1980.39)..، وفي الحقِّ أنَّ حصول الدلالة بالذهن يستبطن حضور المتلقي، فلا داعي لذكره، بوصفه ركنًا؛ لأنَّ المتلقِّي يكون موجودًا بالضرورة، من طريق حصول الدلالة في الذهن.

ولمَّا كان المؤلِّفُ ينطلق من فرضيَّة الموازنة بين علم الدلالة عند العرب ومقولات السيمياء ينصُّ فاخوري على أنَّ السيمياء العربيَّة تقترح تصوُّرًا لطبيعية العلاقة بين الدال والمدلول يتواءم مع ما جاء عند بيرس، فالمُرادُ بالدلالة الوضعيَّة الدلالةُ القائمةُ على أساس الاتِّفاق أو العُرْف أو الوضْع، وهي التي تقابل الدلالة الرمزيَّة عند بيرس، أمَّا العلاقةُ التي تكون بين الصورة الذهنيَّة والشيء الخارجيّ، وهي الدلالة الطبيعيَّة فهي التي تقابل الأيقونة، وهي دلالةٌ تحصل بتوسُّط اللفظ أو من دونه، مثل الصور الفوتوغرافيَّة، أمَّا الدلالةُ العقليَّة فهي علاقة علِّيَّة، وقد يكون كلا الطرفين فيها معلولًا لعلَّةٍ واحدة، وهي التي تقابل القرينة عند بيرس.

تقدَّم أنَّ الدكتور عادل فاخوي يرى أنَّ الدلالة عند المناطقة تكتمل بركنين فقط هما: الدال والمدلول، وهذا القول يستبطن إبعاد المرجع الخارجيّ؛ لأنَّ الدلالة اللفظيَّة تتوقَّف على العلاقة بين اللفظ وما يُثيره في الذهن، وهو أمرٌ أشار إليه ابن سينا، إذ يقول: "فمعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسمَ في الخيال مسموعُ اسمٍ، ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفسُ أنَّ هذا المسموعَ لهذا المفهوم، فكلَّما أورده الحسُّ على النفس التفتت إلى معناه"(ابن سينا: ١٩٧٠، ٤)(Ibn ceena:1970.4). فواضحٌ من نصِّ ابن سينا أنه عمل على إبعاد المرجع الخارجي من أركان العملية الدلاليَّة، وهو ما جعل عادل فاخوري يرى أنَّ موقف المناطقة العرب متفقٌ مع موقف دي سوسير، الذي رأى أنَّ الدلالة هي حصيلة العلاقة بين الدال والمدلول، لكنَّ المؤلِّف يعود ويقرِّر أنَّه مع ذلك لم يستثنِ المناطقة العرب المرجع الخارجيَّ، لكنَّ تعلُّق اللفظ به لا يكون إلا من خلال المرور بالصورة الذهنيَّة، وهو موقفٌ يتواءم وموقف دي سوسير، بحسب ما يرى المؤلِّف(فاخوري: ١٩٨٥، ٩)(Fakhouri:1980.9).

ويرى الباحث أنَّه من المتعارف عليه في الأدبيَّات اللسانية أنَّ دي سوسير لم يتحدَّث عن المرجع، ورأى أنَّ الدلالة تقوم على أساس العلاقة بين الدال والمدلول، وهما كائنان نفسيَّان، وبالرجوع إلى نصِّ المحاضرات نلحظ أنَّ دي سوسير رأى أنَّ الإشارة اللغويَّة ذات طبيعة سايكولوجيَّة، تربط بين فكرةٍ وصورةٍ صوتيَّةٍ، مثلما يرتبط وجه الورقة بقفاها, أي إنَّ دي سوسير لا يعني بالصورة الصوتيَّة الجانبَ الفيزيولوجيَّ للصوت، بل الصورة السايكولوجيَّة للصوت، أي البصمة أو الانطباع الذي تتركه بالحواسِّ.(سوسير: ١٩٨٥، ٨٥)(Saussure:1985.85).

ويمكن التعبير عن طبيعة الإشارة اللغوية بوصفها كيانًا سايكولوجيًّا له جانبان، هما الصورة الصوتيَّة، والفكرة من خلال الرسم الآتي(سوسير: ١٩٨٥، ٨٥) Saussure:1985.85).:

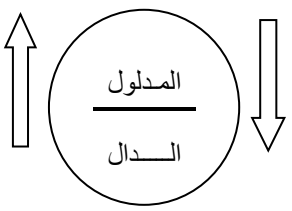

ولا يُتصوَّر الكيانُ اللسانيُّ إلاّ بترابط (الفكرة والصورة الصوتيَّة)، وإذا ما اقتصرنا على عنصرٍ واحدٍ من هذين العنصرين فإنَّ الكيانَ اللسانيَّ يصير مُنعدِم الوجود، وفي هذه الحالة نكون أمام تجريدٍ صرفٍ لا أمام موضوعٍ ملموسٍ.(علوي: ٢٠١٥، ١٨٢)(Alouy:2015.182).

إنَّ تأكيد دي سوسير على سايكولوجيَّة الإشارة اللغويَّة بجانبيها(الدال والمدلول) فيه نفيٌ لعلاقة الإشارة اللغويَّة بالمرجع والواقع الخارجيّ الماديّ، وبذلك يكون دي سوسير قد خطَّ خطًّا شبه فاصلٍ بين عالم الإشارات وعالم الموجودات في الواقع، فهو يُقصر عمليات تَولُّد الدلالة داخل النطاق النفسي بين الدال والمدلول(مبارك: ١٩٨٧، ٤٣)(Moubark:1987.43)، وعليه ليس دقيقًا رأي الدكتور فاخوري، الذي نصَّ فيه على أنَّ تعلُّق اللفظ به–أي المرجع–لا يكون إلا من خلال المرور بالصورة الذهنيَّة، وهو موقفٌ يتواءم وموقف دي سوسير؛ لأنَّ موقف الأخير يستبعد تمامًا المرجع من أركان العملية الدلاليَّة. فضلًا عن أنَّ بعض القدماء يُصرِّحون بإبعاد المرجع الخارجيّ من أركان الدلالة، فهذا يحيى العلوي يقول: "الحقيقةُ في وضع الألفاظ إنَّما هو للدلالةِ على المعاني الذهنيَّةِ دون الموجودات الخارجيَّة" (العلوي: ١٩١٤، ج/١–٣٦)(ALalawi:1914.36).

زِدْ على ذلك أنَّ موقف دي سوسير القاضي باستبعاد المرجع قد واجه اعتراضًا شديدًا من لدن أوجدن وريتشاردز في كتابهما(معنى المعنى)، فهما يريان أنَّ نظريَّة العلامات عندما استبعدت الأشياء التي تشير إليها هذه الكلمات قطعت أواصرها بمناهج البحث العلميّ(أولمان: د.ت، ٣٦)(Ullman:36).

من خلال ما تقدَّم يتَّضح لنا أنَّ المؤلِّف قدَّم قراءة للتراث العربيّ، وتحديدًا لثلاثة ميادينَ معرفيَّةٍ، وهي(الدلالة، والمنطق، وأُصول الفقه)برؤيةٍ منهجيَّة محدَّدةٍ، سعى من خلالها إلى التأصيل والبحث عن جذورٍ للنظريَّة السيميائيَّة العربيَّة التراثيَّة، اتَّخذت من أبحاثهم الدلاليَّة والمنطقيَّة والفقهيَّة وسيلةً لهذا التأصيل المنهجيّ، مع موازنتها بنظريَّة بيرس في السيمياء، وذلك في كتابيه(علم الدلالة عند العرب–دراسةٌ مقارنة مع السيمياء الحديثة، ومنطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث). أمَّا في كتابه(الرسالة الرمزيَّة في علم الأُصول)فإنَّه تجاوز مرحلة التأصيل إلى محاول تطبيق مثلث موريس السيميائيّ(التركيب، والدلالة، والتداوليَّة) على كتابات الأصوليين العرب، وعمد من خلال هذا التطبيق على البرهنة أنَّ العرب كانوا سبَّاقين في صياغة منطقٍ للشرع مستمدٍّ ومأخوذٍ من القرآن والسُنَّة، وهم بذلك يكونون قد سبقوا الغرب، الذين تأخَّرت صياغاتهم منطقهم الخاصَّ بالحقوق والأخلاق حتى القرن العشرين.

ثانيًا: الجهود السيميائيَّة التمهيديَّة:

إذا كان المؤلِّف في كتبه الثلاثة التي عرضنا إليها قد قارب التراث العربيَّ في شقه(الدلاليّ والمنطقيّ والأُصوليّ) من وجهة نظر دلاليَّةٍ تأصيليَّةٍ، ذات طبيعة سيميائيَّة فإنَّه في كتابه(**تيَّارات في السيمياء**) قدَّم الجانبَ التمهيديَّ والتنظيريَّ للنظريَّة السيميائيَّة في الممارسة الغربيَّة، من خلال كلامه على أبرز تياراتها، والكتاب– كما يُشير إلى ذلك عنوانه– ينتمي إلى ما يُعرف بالدراسات التمهيديَّة، وهو نوعٌ من الدراسات التي تُمثِّل طريقةً في التأليف، لا يُمكن لأيّ علمٍ أن يذيع وينتشر من دونها؛ لذا كان من البدهيّ أن يشكِّل هذا النوع من التآليف أحد أهم مرتكزات نشر العلوم وتقريبها إلى الأذهان، ويروم هذا اللون من الكتابة تقديم

المعرفة ومفاهيمها النظريَّة والمنهجيَّة بشكل ميسَّر، قصد تسهيل المعرفة للقارئ العربيّ(غلفان: ١٩٩٨، ٩١)(Ghalfaan:1998.91).

لقد كانت محاولة فاخوري في السيمياء من أولى الكتابات العربيَّة التي طرقت هذا الفرع من المعرفة، إذ قدَّمت السيمياء من طريق تياراتها واتجاهاتها، مع ربط تلك التيارات بما وُجد في التراث العربيّ من أفكار ورؤى، وهي محاولةٌ تعود إلى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وبذلك تعدُّ من بواكير الكتابات السيميائيَّة في الثقافة العربيَّة.

وعلى الرغم من الغاية التمهيديَّة التي طبعت الكتاب إنَّ هاجس التوفيق المعرفيّ الذي أشرنا إليه سابقًا كان حاضرًا.(فاخوري: ١٩٩٠، ٢٣)(Fakhoury:1990.23).، فالمؤلِّف يرى أنَّ حديث العلماء العرب عن أنواع الدلالة يقترب من التقسيم المعمول به حديثًا في علم السيمياء.

ومن الجدير بالتنويه هنا أنَّ المؤلِّف قد صنَّف إضافة إلى هذا الكتاب بحثين ناقش فيهما قضايا السيمياء، الأول: هو(**السيمياء عند بيرس**)، وهو بحثٌ نشره المؤلِّف في مجلة دراسات عربية، العدد ٦، نيسان،١٩٨٦، بيروت، وقد ناقش المؤلِّف بالتفصيل التفكير السيميائي عند بيرس، في حين ناقش في الثاني الإشكالات المتعلِّقة بمصطلح(السيمياء)، تحت عنوان(**إشكالية مصطلح السيميولوجيا (السيمياء)، عالم الفكر، المجلد ٢٤، العدد،٣، ١٩٩٦**) بوصفه علمًا يُعنى بدراسة أنظمة العلامات اللغويَّة وغير اللغويَّة، وقد أُستُعمِل للدلالة على هذا العلم عدَّة مصطلحات، منها السيميولوجيا، الذي شاع في أوروبا بتأثير من دي سوسير، الذي صاغ الخطوط العامَّة لهذا العلم، في حين استعمل الأمريكيون بتأثير من بيرس مصطلح السيميوطيقا، أمَّا الباحثون العرب، فقد استعملوا كلا المصطلحين، فضلًا عن مصطلحات أخرى من قبيل(علم العلامات، وعلم الرموز، وعلم الإشارات)، وفي هذا السياق يقول الدكتور عادل فاخوري: "العلم نفسه أي(Semiotics) يُترجم بالسيمياء، السيمية، السيميائية، السيميوطيقا، السيميولوجيا، والرمزوية، وفضَّل بعضهم مصطلح(السيمياء)؛ لأنها كلمةٌ قديمةٌ متعارفةٌ على وزنٍ عربيٍّ خاصٌّ بالدلالة على العلم" (فاخوري: ١٩٩٦، ١٨٧) (Fakhoury:1996.187).؛ ولإيمان المؤلِّف بالقيمة المعرفيَّة للتراث العربيّ فضَّل مصطلح(السيمياء) في كلِّ كتاباته التي وقف فيها على قضايا هذا العلم.

قدَّم المؤلِّف في كتابه(**تيارات في السيمياء**) كشفًا كاملًا لأغلب التيارات التي عرفتها المقاربة السيمائية، إذ رأى أنَّ ثمة تيارين معرفيين رئيسين أسهما في التأسيس لعلم السيمياء، الأول هو: جهود الفلاسفة اليونان، مرورًا بالفلاسفة العرب والفلاسفة المحدثين، والثاني ما جاءت به اللسانيَّات الأوروبية، وتحديدًا جهود دي سوسير، وأعمال ياكبسون وهيلمسليف، ومن التيار الثاني انفتح النسق السيميائيُّ على ميادين معرفيَّة أخرى، وطُبِّقت نظريَّاته وأفكاره على الثقافة والأنثروبولوجيا والأدب والفن التشكيليّ، غير أنَّ المؤلِّف أشار إلى تيارات أخرى، بعضها سعى إلى التوفيق بين التيارين السابقين، وبعضها الآخر كان ناقدًا، ليخلص بعد ذلك إلى وجود تياراتٍ أربعةٍ أسَّست للسيمياء، هي:

١- التيار اللسانيّ بزعامة سوسير.

٢- التيار الفلسفي المنطقي بزعامة بيرس.

٣- تيار تشارلز مويس، بوصفه تطويرًا لتيار بيرس.

٤- تيار يورغن ترابايت، وهو تيارٌ عرض للسيميائيَّات من وجهة نظرٍ نقديَّة.(فاخوري: ١٩٩٠، ١٠) (Fakhoury:1990.10).

يشير المؤلِّف إلى أنَّ دي سوسير لم يكن معنيًّا بوضع أُسسٍ عامَّةٍ للسيميائيَّة، وكان حديثه عنها في سياق كلامه على بيان موقع اللسانيَّات بوصفها علمًا؛ لذلك رأى أنَّ اللسانيَّات جزءٌ من علمٍ أعمَّ هو السيميائيَّات، بمعنى أنَّها علمٌ فرعيٌّ منها، وبوصفها الميدان الأهمَّ من بين ميادين السيمياء الأخرى، فضلًا عن أنَّ العلامة اللغويَّة هي النموذج الأمثل لمفهوم العلامة السيميائيَّة، وقد شايعه في هذا القول ياكبسون وهيلمسليف(اسكندر: ٢٠٠٨،١٦٠)(Askandar:2008.160).

عندما حاول دي سوسير تصنيف اللسانيات وبيان موقعها مع غيرها من العلوم قادته الموازنة بين اللغة وأنساق العلامات الأخرى مثل أبجدية الصمِّ والبكم والإشارات المروريَّة والطقوس إلى التنبؤ والدعوة إلى"تصوُّر علم يبحث في حياة العلامات ضمن الحياة الاجتماعية، ويشكِّل جزءًا من علم النفس الاجتماعيّ، وبالتالي علم النفس"(سوسير: ١٩٨٥،٨٠) (Saussure:1985.85).، وعلى الرغم من أن دي سوسير لم يبيّن علم السيميولوجيا المُرتجى إلا انَّ الكثير من المفاهيم التي اقترحها كانت مادةً مهمَّةً لكثيرٍ من أتباعه، الذين عمدوا إلى تطبيقها؛ لأنَّ اللغةَ هي الميدانُ الأعقدُ من بين مجالات علم العلامات.(فاخوري: ١٩٩٠،٣٠) (Fakhoury:1990.10).

غير أنَّ المؤلِّف لم يُشر إلى الآراء الأخرى التي حاولت بيان أوجه العلاقة بين اللسانيَّات والسيميائيَّة، منها الرأي الذي يعكس القضيَّة وينصُّ على أنَّ اللسانيَّات هي الأساس والسيميائيَّة فرعٌ منها، فهي تفيد من اللسانيَّات وتعتمد أفكارها ونماذجها في تصوُّر العلامة اللغويَّة، فضلًا عن أنَّ أنظمة التواصل الأخرى ترتبط بطريقةٍ أو بأخرى مع النظام اللغويّ، وهو الرأي الذي تبنَّاه بنفينيست وبارت، وثمة رأي ثالثٌ يرى أنَّ لكلٍّ من اللسانيَّات والسيمياء ميدانه المستقلَّ، على الرغم من التعاون بين المجالين، غير أنَّ هذا التعاون لا يعني الاندماج والتماهي بين العلمين، وخير من يمثِّل هذا الاتجاه فلاسفة اللغة في أكسفورد(اسكندر: ٢٠٠٨،١٦١) ..(Askandar:2008.160)

ويُدرج المؤلِّفُ اللغويَّ الدنماركيَّ لويس هيلمسليف ضمن التيَّار اللسانيّ الذي عالج اللغة من منظورٍ سيميائيٍّ، وهو كما نعلم من المتأثِّرين بسوسير، حتى إنَّ عددًا من مؤرِّخي الدرس اللسانيّ يسمُّون مدرسة كوبنهاجن التي ينتمي إليها هيلمسليف بـ(السوسيرية الجديدة)؛ لأنهم آمنوا بمقولات سوسير عن اللغة، ولا سيما كون اللغة شكلًا وليست مادَّةً، فضلًا عن كونها نظامًا من العلامات، تُشبه أنظمة العلامات الأخرى، ويشير المؤلِّف إلى أنَّ أثر سوسير في هيلمسليف يتَّضح في تصوُّره للغة، في ضوء ثنائية التعبير، الذي يقابل الدال، والمحتوى الذي يقابل المدلول، وكذلك في حديثه عن ثنائية الشكل والمادة، وهي ذات مرجعيَّة سوسيريَّة أيضًا، وتكشف عن نمطٍ علميٍّ تُعالَج في ضوئه الظاهرة اللغويَّة، أمَّا ثنائيَّة المحتوى والتعبير فهي ثنائيةٌ لغويَّةٌ، لكنَّها تشير إلى إمكانيَّة قياس جميع أنظمة التواصل غير اللغويَّة عليها. وعلى الرغم من تأثُّرهم بسوسير إنَّ مقاربتهم للغة تجاوزت الدقَّة التي كان سوسير يبتغيها؛ لأنَّهم تعاملوا مع اللغة من منطقٍ رياضيٍّ صارم؛ فقد

توسَّلوا بمقولاتٍ وعملياتٍ منطقيَّةٍ ورياضيَّة، مع الاعتماد على أُسس المنطق الرياضيّ والكتابة الرمزيَّة، التي جعلت معالجتهم أدقَّ وأوفى من تعامل سوسير مع اللغة.

أمَّا مقاربة بيرس للسيمياء فقد جعلت المؤلِّف يصنِّفه على أنَّه مؤسسٌ للتيار المنطقي الفلسفي السيميائي، بل عدَّه واحدًا من مؤسسي علم السيمياء الحديث، وأوَّل باحث منهجي فيه، فقد تسنَّى له أن يضبط المفهوم العام للعلامة وأن يضع أغنى قائمة لأصناف العلامات.

تحدَّث المؤلِّف عن المقولات الكليَّة التي طبعت مقاربة بيرس السيميائيَّة، التي رأى فيها أنَّ كلَّ الأحكام تشترك في تركيبٍ ثلاثيّ، هي موضوعٌ ورابطةٌ ومحمولٌ، ثم أشار إلى مفهوم العلامة، التي رأى أنَّها "شيءٌ قائمٌ لشيءٍ آخر ومُدرَك أو مُعبَّر عنه من شخصٍ ما"(فاخوري: ١٩٩٠،٥٠)(Fakhoury:1990.50)، وقد عبَّر عن العلامة بمصطلح(الماثول)، الذي لا يُدرك مباشرة بل من خلال(أساس الماثول) أو أساس المستحضر، ورأى أنَّ العلامة تكون مركَّبةً، وساق لذلك مثالًا، عبارة(**سجين القدِّيسة هيلانة**)، التي تكون"دالةً على الموضوع الأول نابليون الأوَّل، من حيث إنَّه سجين الجزيرة، أمَّا التعبير فهو تصوُّرٌ آخرُ تبعثه العلامة في ذهن الشخص المُدرِك، فالتعبير إذن هو ما يصدر عن المعبِّر من ردِّ فعلٍ ظاهرًا كان أم غير ظاهرٍ، كما هي الصورة الفكرة أو الصورة الذهنيَّة، وردُّ الفعل هذا هو الذي يدلُّ على الموضوع، أي يُعبِّر عنه ويُشكِّل بدوره علامةً أخرى تستدعي تعبيرًا ثانيًا وهلمَّ جرا إلى ما لا نهاية"(فاخوري: ١٩٩٠، ٥١)(Fakhoury:1990.51)، ، نلحظ هنا أنَّ العلامة عند بيرس هي أوَّلٌ يُشير إلى ثانٍ عبر ثالث، لذا فهي ثالوثيَّةٌ، بخلاف العلامة عند سوسير التي هي ثنائيَّة التركيب(دالٌّ ومدلولٌ).

لقد تجاوزت سيميائيَّة بيرس النسق اللسانيَّ، لصالح انفتاحها على أنساقٍ أخرى، بخلاف سيميائيَّة سوسير، التي توسَّلت بالنموذج اللغويّ، وحصرت المقاربة فيه.

وقد نتج عن هذا الاختلاف بين التوجُّهين بروز رؤيتين للدراسة السيميائية، الأولى: هي سيميائيَّة التواصل، والثانية هي سيميائيَّة الدلالة، والفرق بين السيميائيتين هو تمامًا كالتفريق بين اللسانيَّات الوظيفية واللسانيات الشكليَّة، إذ تؤمن الأولى أنَّ دراسة اللغة إنَّما يكون بمراعاة سياق الحال والبعد التواصليّ، في حين ترى الثانية أنَّ اللغة يجب أن تُدرس بعيدًا عن جانبها التواصليّ، والاكتفاء ببعدها الشكليّ(جبر: ٢٠٢١، ٢٤)(Jabur:2021.24).

وفي الفصل الثالث من الكتاب شرع المؤلِّف بالحديث عن اتجاه موريس السيميائيّ، وأشار إلى تعريفه للعلامة بكونها مخصوصةً بالدالِّ، وهي لا تؤدي دورها إلا ضمن عملية الدلالة، أي (التسويمsemiosis)، وهو مصطلحٌ يُراد به عمليةُ التدليل، أو فعل التدليل، الذي تحصل من خلاله الدلالة، وهذه العمليةُ لكي تحصل يُفترض أن تتضمَّن ثلاثة عناصر: ما يقوم بدور العلامة، وهو حاملُ العلامة، وما تدلُّ عليه العلامة، أي المدلول، والأثر الذي يحدث لمتلقِّي العلامة، الذي يسمِّيه التعبير، وقد أضاف عادل فاخوري عنصرًا رابعًا لعملية التدليل، وهو الكائن العضويُّ، الذي يصدر عنه التعبير، أي المعبِّر، ويُشير المؤلِّف إلى أنَّ مصطلحات العلامة، والمدلول والتعبير والمُعبِّر هي مصطلحاتٌ يتعلَّق بعضها ببعض، ويؤدي بعضها إلى بعض.

إنَّ الجزء الأهمَّ في نظرية موريس –بحسب المؤلِّف– هو تمييزه بين ثلاثة مستوياتٍ سيميائيَّة، يُشكِّل كل مستوى منها فرعًا مستقلاً من فروع علم السيمياء، وقد أشار إلى ذلك في كتابه(أُسس نظريَّة العلامات) ١٩٣٨، الذي بيَّن فيه وجود عناصر ثلاثة تدخل في تحديد العلامة، فالعلاقة بين العلامة والموضوع الذي تدلُّ عليه يؤلِّف المستوى الدلاليَّ، وهو من اختصاص(علم الدلالة)، والعلاقة بين الرمز والمُعبِّر تُشكِّل المستوى التداوليَّ، وهو الذي يكون من اختصاص(علم التداوليَّة)، أمَّا مستوى التسويم الثالث فهو الذي يبحث في العلاقات بين العلامات بعضها ببعض، والعلم الذي يبحث هذا المستوى هو (علم النحو). ويرى فاخوري أنَّ هذا التقسيم يعدُّ من الطروحات المنهجيَّة التي تجاوز تأثيرها السيمياء إلى مجالات معرفيَّة أخرى، لكنَّه مع ذلك انتقده، ورأى أنَّه يشوبه الغموض وعدم التحديد، إذ يقول: "إنَّ العلاقات المبنوية[التركيبية] ذاتها لا تخلو من وظيفة تداوليَّة، كما أنَّ الفصلَ بين علم الدلالة وعلم التداول لا يُمكن الأخذ به في معظم الحالات"(فاخوري: ١٩٩٠،٨٣)(Fakhoury:1990.83)،.

ونلاحظ هنا أنَّ النقد الذي وجَّهه المؤلِّف لتقسيم موريس لعلم العلامات هو عين النقد الذي وجّهه كل من أوزفالدو ديكرو وجان كلود انسكومبر على تحليل موريس ذي المستويات الثلاثة؛ لأنَّ ثمة ظواهرَ تداوليَّةً تبرز في المستوى التركيبيّ، فعلى سبيل التمثيل نجد ضمائر نحويَّة من قبيل(أنا، أنت، نحن...) لا يُمكن تحديدها إلا مقاميًّا، وهي موجودةٌ في بنية اللغة، وسابقةٌ للاستعمال في المقام التواصليّ؛ لذلك اقترحا ما يُعرف في الأدبيات اللسانيَّة بـ(التداوليَّة المدمجة)، التي تقوم بدمج المظهر التداوليّ بالمظهر الدلاليّ، أي إنها بحثٌ في الجوانب التداوليَّة المُسجَّلة في بنية اللغة(الوردي: ٢٠٢٢، ٢٦٦)(Al wardi:2022.266).

وتحت عنوان(العلامة ونظريَّة الفعل) وقف المؤلِّف على ما سمَّاه بالاتجاه النقديّ للرؤى السيميائيَّة السابقة، وهو اتجاهٌ تبنَّاه اللسانُّي الألمانيُّ يورغن ترابانت، الذي حاول التوفيق بين الرؤى السيميائيَّة المنطقيَّة والرؤى اللسانية الأوروبيَّة، محاولًا التوفيق بينهما، من طريق"إعادة بناء السيمياء على مفهومٍ مغايرٍ للتعريفات السابقة، وهو مفهوم الفعل، وقد اعتمد على نظرية الأفعال الكلاميَّة التي يأخذ بها فلاسفة اللغة الطبيعيَّة، وخصوصًا على تصنيف سورل، بالإضافة إلى بعض المذاهب المتوافقة معها كنظرية المقدرة الإبلاغيَّة لهابرماس"(فاخوري: ١٩٩٠، ٩)(Fakhoury:1990.9).

ينطلق ترابانت في مقاربته من مفهومٍ مركزيّ هو(الفعل)، على اعتبار أنَّ كلَّ فعلٍ يقوم به الإنسان يحصل من أجل غايةٍ معيَّنةٍ، وهذا الفعل يرتبط بالفهم، فكلُّ حدثٍ له غايةٌ لا بدَّ أن يرتبط بإسكيمة(ترسيمة أو خطاطة) تدلُّ عليه وتُشير إليه، وفهمُ الأفعالِ هو نمطٌ خاصٌّ من الأفعال الإنسانيَّة التي تستهدف غاية معيَّنة.

ومن خلال كلام المؤلِّف على الفعل والفهم يُشير إلى ما اصطلح على تسميته بـ(الأفعال الدلاليّة أو السيميائية)، التي لا ترتبط باللغة فقط، وإنما تشمل غيرها من أنماط العلامات، من قبيل الإيماء والإشارات الضوئيَّة والدقّ على جرس الباب، "ومن مميّزات الأفعال الدلاليَّة أنَّها تبلّغ شيئًا ما، وبالتالي فهي ذات معنى، فمثلا صفَّارة الإنذار تُشير إلى غارةٍ ودقُّ جرس الإنذار يُعلن عن وجود قادمٍ ما وهزَّةُ الرأس يمينًا ويسارًا تدلُّ

على النفي"(فاخوري: ١٩٩٠، ٩٢)(Fakhoury:1990.92)، ، ولا شكَّ في أنَّ هذه الأفعال الدلاليَّة حتى تُفهم يجب أن يكون هنالك اتِّفاقٌ بين المتحاورين.

وتأسيسًا على نظريَّة أفعال الكلام المعروفة في فلسفة اللغة يُشير المؤلِّف إلى أنَّ لكلِّ فعلٍ دلاليٍّ غرضًا خاصًّا وراء عملية التبليغ "فعندما يُعلن البائع للمشتري (بعتك هذا العقار) لا شكَّ في أنَّه لا يكتفي بإبلاغ المشتري بذلك بل لا بدَّ له أن يتصرَّف على أنَّ العقار لم يعدْ له"(فاخوري: ١٩٩٠، ٩٧) (Fakhoury:1990.97)،.

إنَّ ما تحدَّثتْ عنه نظريةُ الأفعال الكلاميَّة يُمكن تطبيقه سيميائيًّا على سائر الأفعال الدلاليَّة وهو ما قام به ترابانت كما يقول عادل فاخوري، فهو قد حاول الإفادة من تقسيمات نظرية أفعال الكلام، التي اقتصرت مهمتها على اللغة، وأسهم في توسيع مدياتها لتشمل كلَّ أنظمة التواصل اللغويَّة وغير اللغويَّة(هادي: ٢٠١٨، ١٦٨٣)(Hadi:2018.1683).

من خلال ما تقدَّم تتضح لنا الخطوطُ الرئيسةُ لعلم السيمياء، التي حاول فاخوري بيانها، عبر عرضٍ منهجيٍّ للنظريات الرئيسة، حاول من خلاله تقصِّي مفاهيمها وتحولاتها، مع تقديمه جهازًا اصطلاحيًّا كاملًا للقارئ العربيّ، حتى وصفه بعضُ الدارسين بأنَّه كان من أدقِّ الباحثين العرب، الذين تمكَّنوا من تقديم مقابلاتٍ عربيَّةٍ دقيقةٍ لمصطلحات السيمياء الغربيَّة؛ وذلك بغية تأسيس لغةٍ سيميائيَّة في الفكر العربيّ المعاصر.

الدلالة من وجهة نظرٍ لسانيَّة:

كانت المعالجة التي قدَّمها الدكتور فاخوري للدلالة تسير في سياق تأسيسه للسيمياء العربيَّة، والبحث عن جذورها عند العلماء العرب القدماء، وتحديدًا في أبحاثهم ودراساتهم المنطقية، وكان مصطلح الدلالة عنده مرادفًا لمصطلح السيمياء، ولم تكن دراسته لها بوصفها مستوىً لسانيًّا مستقلًا، لكنَّنا نجده في كتابه(اللسانيَّة التوليديّة التحويليَّة)عرض لها من وجهة نظر لسانيَّة، وسعى إلى فحص الدلالة في لسانيَّات تشومسكي التوليديَّة، وبيان موقفها منها.

ومن الجدير بالتنويه هنا أنَّ المؤلِّف يستعمل مصطلح(اللسانيَّة)مقابلا عربيًّا للمصطلح الانجليزيّ(linguistics)، وهي ترجمةٌ فريدة، لم يستعملها غيرُه، تُضاف إلى الترجمات العربية الأخرى، ولم يبيّن المؤلِّف سبب اختياره لهذه الترجمة في كتابه هذا، أو في غيره من كتبه.

إنَّ مراجعةً دقيقةً لكتابات عادل فاخوري تكشف لنا أنَّه لم يعرض في كتابٍ مستقلٍّ لنظريَّة لسانيَّة حديثة، لكنَّنا في هذا الكتاب نجده يتحدَّث عن النظريَّة التوليديَّة، ويبدو أنَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ المقاربة التي يقدِّمها تشومسكي للغة تنسجم مع التكوين المعرفيّ ذي الأُصول الفلسفيَّة والمنطقيَّة للمؤلِّف، فمقاربة تشومسكي كما نعلم ذات مرجعيَّة فلسفيَّةٍ عقليَّةٍ ديكارتيَّةٍ أفاد منها في التأسيس للقول بفطريَّة اللغة، فضلًا عن سعيه لترييض هذه القول"حتى تتحوَّل من مجرَّد مقولاتٍ علميَّةٍ إلى قوانين تكشف الإبداع اللسانيَّ بصيغٍ رياضيَّةٍ أنيقةٍ وبسيطة واقتصاديَّة، وبهذا تكون الرياضيَّات والحوسبة مرجعياته النظريَّة، وفي الواقع أنَّ هذه المرجعيَّة مُستمدَّةٌ من أساتذته الوصفيين، ولا سيما هاريس"(جاسم: ٢٠٢٠، ٢٦٦)(Jasim:2020.266)، ولا

شكَّ في أنَّ فكرة الترييض والحوسبة تتجاوز دراسة السلاسل اللغويَّة الموجودة بالفعل(المدوَّنة) بل تتعدَّاها إلى دراسة صياغةِ جملٍ مفترضةٍ باتباع منهج التوليد، ثم يُنظر في واقع اللغة، ويُسأل عما إذا كانت الجمل المولَّدة بمنهجٍ رياضيٍّ مطابقةً لقواعد اللغة أو لاً؟ويبدو أنَّ هذا السبب هو الذي جعل المؤلِّف يعرض لهذه النظريَّة اللسانيَّة دون غيرها من النظريَّات اللسانيَّة؛ لكونها نظريَّةً منسجمةً من مرجعيته المعرفيَّة.

يهدف المؤلِّف في كتابه(اللسانيَّة التوليديَّة التحويليَّة)إلى عرض المراحل التي مرَّت بها النظريَّة، ولم يكن من وكده بيان الأُسس المعرفيَّة والأُصول التي قامت عليها النظريَّة، فنحن نعلم أنَّ اللسانيات التوليديَّة قامت على فكرة أو مقولة النماذج، وكلُّ نموذجٍ يمثِّل تفسيرًا للظاهرة اللغويَّة وتعاطيًا مع مستوياتها، فهي لم تستقرَّ على نموذجٍ واحد، وإنَّما قامت على فكرة التعديل والمراجعة، بوصفها استجابةً لعمليَّة النقد.

يُشير المؤلِّف إلى أنَّ المكوِّن الدلاليَّ في اللسانيَّات التوليديَّة تتنازعه نظريتان: الأولى هي الدلالة التفسيريَّة، والثانية هي الدلالة التوليديَّة، وتكمن نقطة الخلاف بين النظريتين في المكوِّن الذي تُسنَد إليه القدرة التوليديَّة، إذ ترى النظريَّة الأولى أنَّ المكوِّن النحويَّ هو المكوِّنُ الأساس في التوليد، فقد كانت رغبة تشومسكي الاستدلال على أنَّ اللغة تستدعي نسقًا توليديًّا، يُمكِّن من التنوُّع اللانهائي للجمل، غير أنَّه افترض أنَّ التوليديّة تكمن في المكوِّن التركيبيّ للغة، وأنَّ الصوت والدلالة مكوِّنان تفسيريَّان، وقد كان كتابه(البنى النحويَّة)، الصادر في العام ١٩٥٧ الممثِّل لهذه الفرضيَّة، إذ غاب عنه أيُّ حديث عن الدلالة، فكان نسق اللغة عنده مؤلَّفًا من(مكوِّنٍ نحويّ، ومكوِّنٍ تحويليّ، ومكوِّن صوتيّ صرفيّ)، وفي نموذجه الثاني(**النموذج المعيار**)، الذي مثَّله كتاب(جوانب من نظريَّة النحو)، الصادر في العام١٩٦٥ أدخل المكوِّن الدلاليَّ، لكنَّه كان مكونًا تفسيريًّا مرتبطًا بالبنية العميقة، وأبقى للمكوِّن النحوي قدرته التوليديَّة، وقد شايع تشومسكي في هذا الرأي كلٌّ من كاتز وفودور.(علوي: ٢٠٢١، ٣٢٥)(Alawi:2021.325).

في حين كانت النظريَّة الثانية(**الدلالة التوليديَّة**) ردًّا على هذه الفكرة، التي تعطي المكوِّن النحوي القدرة التوليديَّة، وترى أنَّ هذه القدرة تكمن في المكوِّن الدلاليّ، وقد تبنَّى هذه النظرية كلٌّ من غروبر ومكولي ولاكوف، وهذه النظريَّة"لا تُشكِّل فقط تعديلًا للجانب الدلاليّ، كما يُوحي بذلك اسمها بل إعادة صياغة لكلِّ نموذجه اللغويّ. إنَّ التجديد الأساسيَّ في الدلالة التوليديَّة يقوم على أنَّ اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد بنيةٍ عميقةٍ نحويَّة، كما هي الحال عند تشومسكي بل بتوليد بنيةٍ دلاليَّةٍ مجرَّدةٍ تعطي التمثيل الدلاليَّ"(فاخوري: ١٩٨٨، ٦١)(Fakhoury:1988.61).

لقد تحدَّث المؤلِّف عن النظريتين(التفسيريَّة، والتوليديَّة)، واكتفى بالتدليل عليهما وبيان الأُسس التي قامت عليها، لكنَّه تجاهل تمامًا الحديث عن نظريَّةٍ ثالثةٍ شاعت في اللسانيَّات التوليديَّة، وهي نظريَّة(الدلالة التصوُّريَّة)، التي تقف موقفًا وسطًا بين النظريَّتين، وتعتمد فكرة(هندسة المستويات المتوازية)، فهي نظريَّةٌ تنظر إلى المعنى بوصفه تمثيلاتٍ ذهنيَّةً مبنيَّةً في صورة تنظيمٍ معرفيٍّ هو البنية التصوُّريَّة "والبنية التصوُّريَّة ليست جزءًا من اللغة في حدِّ ذاتها، وإنَّما هي جزءٌ من الفكر، إنَّها المحلُّ الذي يتمُّ فيه فهم الأقوال اللغويَّة في سياقاتها، بما في ذلك الاعتبارات الذريعيَّة، والمعرفة الموسوعيَّة، إنَّها البنيةُ المعرفيَّةُ التي ينبني عليها التفكير والتخطيط"(غاليم: ٢٠٠٨، ٧١)(Ghaleem:2008.71).

ولعلَّ ما يميّز هذه النظريَّة من بين النظريَّات الدلاليَّة في اللسانيات التوليدية أنَّها اهتمت بالبعد التداوليَّ للظاهرة اللغويَّة، فضلًا عن رفضها القول بتولُّد مستوىً لغويٍّ من مستوىً لغويٍّ آخر، إذ تقوم على تصميم نحويٍّ ذي هندسةٍ متوازية، تمتلك فيه كلُّ المستويات اللغويَّة قدرةً توليديَّةً خاصَّة "لامتلاكها أولياتها ومبادئها التأليفية وقدرتها التوليديَّة الخاصَّة، ومتفاعلة من جهة أخرى عبر الوِجاهات التي تقيم بينها توافقات جزئية... على أنَّ النظريَّة إذ تُعيد النظر في الافتراضات السابقة لا تتخلَّى عن أهمِّ الأُسس التي قام عليها النحو التوليديُّ، وأبرزها الموقف الذهنيُّ"(غاليم: ٢٠٠٨، ٦٨)(Ghaleem:2008.71).

وعلى الرغم من أنَّ المؤلِّف أشار في نهاية كتابه إلى ما أسماه(الدلالة الخارجيَّة)، التي تُعنى بمراعاة الجوانب التداوليَّة في عملية التحليل اللغويِّ إنَّه لم يُشر من قريبٍ أو بعيدٍ إلى النظريَّة التوليديَّة التي راعت هذا الجانب، وإنَّما اكتفى بتقديم كلامٍ عامٍّ عن هذا النوع من الدلالة، وكان كلامه مرسلًا، من دون ربطه بأعلام هذا التوجُّه في اللسانيَّات التوليديَّة، على الرغم من أنَّ الكتاب محدَّدٌ بالبحث في هذه النظريَّة، فضلًا عن أنَّه في هذا الجزء من الكتاب ذكر كلامًا يقف على النقيض من الأُسس المعرفيَّة للنظريَّة التوليديَّة، إذ ينصُّ على أنَّه لا يمكن للسانيين"إذا أرادوا البحث في الوظيفة التي تقوم بها اللغة في المجتمع أن يُهملوا صلة اللغة بالواقع والعالم، بحجَّة أنَّ الإحساس والتجربة هي من الأمور الخارجة عنها...هذه الدلالة الخارجيَّة لا تتعلَّق بألفاظٍ معيَّنةٍ أو بالجمل التي ترد فيها هذه الألفاظ فحسب، بل بالمتكلِّم ذاته، من حيث إنه يعبِّر عن الألفاظ المذكورة في إطار معيَّن"(فاخوري: ١٩٨٨، ٨٣) (Fakhoury:1988.83)، ويُمكن أن يُفهم هذا الكلام على أنَّه مراجعةٌ نقديَّة للسانيَّات التوليديَّة، غير أنَّه قد يكون فات المؤلِّف أنَّ تشومسكي وكلَّ التيارات التوليديَّة على اختلافها تؤمن بأنَّ اللغة موضوعٌ ذهنيٌّ، ولا تنظر إليها في ضوء علاقتها بالواقع، وإنما تؤمن بمعالجة اللغة من وجهة نظر ذهنيَّة؛ لأنها تنتمي إلى لسانيات القدرة، ولا ترتبط بلسانيات الإنجاز، فضلا عن أنَّها عالجت قضايا التداوليَّة من طريق وجودها في الذهن، وقد تمكَّنت نظرية الدلالة التصوُّريَّة من الحديث عن البعد التداوليِّ للغة في ضوء اللسانيات التوليدية، من خلال حديثها عن البنية التصوُّريَّة، التي تضمُّ قضايا السياق والتداول، لكنها تقف عليها بوصفها مقولاتٍ ذهنيَّةٍ، وهي فكرةٌ تنسجم مع الرؤى الجوهريَّة التي قامت عليها اللسانيَّات التوليديَّة.

الجهود التداوليَّة للدكتور عادل فاخوري:

لعلَّ من نافلة القول التذكير بأنَّ التداوليَّة في أُصولها هي مبحثٌ فلسفيٌّ، وقد شاعت في الأدبيَّات والكتابات الفلسفيَّة، ولا سيما عند فلاسفة اللغة الطبيعيَّة، وكان القول بها قد جاء في سياق رفض عددٍ من الفلاسفة الاعتماد على اللغة الاصطناعيَّة في عملية التحليل الفلسفيّ، تلك اللغة الرمزيَّة الصوريَّة التي جعلها الفلاسفة التحليليون معيارًا في فحص القضايا الفلسفيَّة؛ هروبًا من الغموض الذي يكتنف اللغة الطبيعيَّة، وهو ما جعل فلاسفة اللغة الطبيعيين يقترحون اللغة الطبيعيَّة أو العاديَّة بديلًا من اللغة الاصطناعيَّة، ففي هذا اللون من الأبحاث الفلسفيَّة نشأت الأفكار الأولى للبحثِ التداوليّ.(الطائي: ٢٠١٣، ٤٥٧)(Altaay:2013.457).

ولمَّا كان البحثُ التداوليُّ ذا أصولٍ فلسفيَّة نجد أنَّ الدكتور عادل فاخوري قد وقف على عددٍ من مباحثها، ووضع في هذا الإطار ثلاثة أبحاثٍ نشرها في مراحلَ متفرّقةٍ من حياته، ثمَّ جمعها في كتابٍ مستقلٍّ، صدر في العام٢٠١٣، تحت عنوان(محاضرات في فلسفة اللغة)، وقبل الولوج في الحديث عن هذه الأركان، التي سمَّاها المؤلّف بـ(المحاضرات)، نجد أنَّ فكرة (التوفيق المعرفيّ) حاضرةٌ وبقوَّة في كل فصول الكتاب الثلاثة، على نحو ما سيتضح.

تحت عنوان(الاقتضاء في التداول اللسانيّ) فرَّق المؤلّف بين مصطلحين اثنين: الأول هو اللزوم المنطقيُّ أو الاستلزام، الذي هو مقابلٌ للاستنتاج المنطقيّ، واللزوم التداوليّ، الذي هو لازم الفائدة القوليَّة، فقولنا مثلًا: يلزم عن كلِّ غرابٍ أسود أنَّ بعض الغربان سودٌ، وهو استنتاجٌ أو لزومٌ منطقيٌّ، أمَّا قولك: رأيتك البارحة في المطار فهو لازمُ فائدةٍ قولي: كنتُ البارحة في المطار، بمعنى اللزوم التداوليّ.

ويجعل المؤلِّف مصطلح(الاقتضاء) مقابلًا عربيًّا للمصطلح الانجليزي(implicature)، في حين جعل مصطلح اللزوم مقابلًا عربيًّا للمصطلح الغرايسي(implication). ويرى أنَّ التراث العربيَّ استعمل لفظة(اللزوم أو الاستلزام) للدلالة على عمليتي الاستدلال المذكورتين من دون تفرقة "ونظرًا للاختلاف الجوهري بينهما أخذنا بمصطلح (الاقتضاء)المُستعمل في أصول الفقه بمعنىً شبيهٍ بمفهوم غرايس، للدلالة على الاستدلال التداوليّ، وحصرنا لفظة(اللزوم)بالاستدلال المنطقيّ وحده"(فاخوري: ٢٠١٣، ٧) (Fakhoury:2013.7).

وفي السياق نفسه رفض الدكتور طه عبد الرحمن المصطلح الذي أقرَّه فاخوري استنادًا إلى التراث نفسه، إذ يقول: إنه استنادًا إلى التراث نرفض استعمال مصطلح (الاقتضاء) ترجمة لـ(implicature) لوصف هذه الظاهرة، مفضِّلاً استعمال مصطلح (مفهوم)؛ لأنَّه وجد الأصوليين "يفرّقون بين منطوق الجملة ومفهومها، ومنطوقها هو ما يتبادر إلى ذهن السامع مباشرة من السماع لهذه الجملة، ومفهومها ما تُستعمل له هذه العبارة بطريقة غير مباشرة، وقالوا مفهوم المخالفة، ومفهوم الموافقة، ويفيد تماماً ما قصده غرايس"(عبد الرحمن: ١٩٩٨، ١٠٩)(Abd (alrahman:1998.109، في حين اقترح الدكتور أحمد المتوكل مصطلح(الاستلزام الحواري أو التخاطبي)(المتوكل: ١٩٨٩، ٩٤)(Al moutawakil:1989.94)، وفضَّل الأستاذ هشام عبد الله الخليفة مصطلح(التلويح الحواري) مقابلًا عربيًّا للمصطلح(implicature)، ويرى الباحث أنَّ مصطلح (الاستلزام الحواري) هو الذي يجب أن يُعتمد لانتشاره في الكتابة اللسانيَّة العربيَّة، واعتماده فيها، واقتصار المصطلحات الأخرى على مقترحيها فقط، لا سيما وأنَّ كل هذه المصطلحات تنصُّ، كما يقول الدكتور فاخوري على أنَّ من أهمِّ مميزات الاستلزام "أنَّه يقدِّم تفسيرًا صريحًا لمقدرة المتكلِّم على أن يعني أكثر مما يقول بالفعل، أي أكثر مما يعبِّر عنه بالمعنى الحقيقي للألفاظ المستعملة"(فاخوري: ٢٠١٣، ٧) (Fakhoury:2013.7)، ويُلجأ إليه لسدِّ الثغرة الحاصلة بين المقول حرفيًّا والمعنى الذي يفهمه المستمع.

لقد اتكأ المؤلِّف في دراسة هذه الظاهرة على نظريات لسانيَّة، قُدِّمت في إطار تيَّار(فلسفة اللغة العادية)، ولاسيما الأبحاث التي قدَّمها كلٌ من غرايس وسيرل، فقد لاحظ غرايس أنَّ جمل اللغات الطبيعيَّة يمكن في بعض المقامات أن تدلَّ على معنىً يختلف عن المعنى الذي يُوحي به محتواها القضويُّ(الحرفي)، ذلك أنَّ

الممارسة اللغويَّة بحسب غرايس "نشاطٌ عقلانيٌّ يهدف الى التعاون ما بين المتخاطبين، لذلك كان لابدَّ من افتراض توجيهاتٍ أو قواعدَ صادرةٍ عن اعتباراتٍ عقليَّةٍ، تتدبَّر السلوك التخاطبيَّ وتجعله فعَّالًا وناجحًا" (فاخوري: ٢٠١٣، ١٥)(Fakhoury:2013.15)، وتعمل هذه التوجيهات في ضوء مبدأ شامل سمَّاه غرايس"مبدأ التعاون" وتندرج تحت هذا المبدأ مجموعةٌ من القواعد يعدُّها ضابطةً لكلِّ حوارٍ لغويٍّ، وهي أربع قواعد: (قاعدة الكم، وقاعدة الكيف، وقاعدة الإضافة/الملاءمة، وقاعدة الجهة أو الأسلوب)، وتحصل بحسب غرايس ظاهرةُ استلزامِ جملةٍ ما لمعنى غير معناها الحرفيّ حين يتمُّ خرقُ إحدى القواعد الأربع، مع احترام مبدأ التعاون. لقد فرَّق غرايس بين معنى الجملة ومعنى المتكلِّم، فمعنى الجملة هو المعنى الحرفيُّ ويقابل عند اللغويين العرب المعنى الأول، أمَّا معنى المتكلِّم فهو مساوٍ لفكرة التواصل القصديّ، أي إنَّه يمثِّل المعنى المقصود من التواصل، وهو يقابل المعاني الثواني. إنَّ جوهر نظرية غرايس هو تفسيرها التعارض الذي يحصل بين هذين النوعين من المعنى(الخليفة: ٢٠٠٧، ١٥٩)(Al khalifa:2007.159)، وفي ضوء هذا التفريق نجد المؤلِّف يميِّز بين المعنى والدلالة، ويرى أنَّ الأخيرة تدل على المعنى المباشر، في حين المعنى يُراد به الاستعمال ذو الطابع القصديُّ، الذي هو غاية الاستلزام الحواريّ أو الاقتضاء التخطابيّ، كما يسميه المؤلِّف.

وتحت عنوان(الافتراض التداوليّ)ناقش المؤلِّف ما يُعرف في البحث التداوليّ بـ(الافتراض المسبق)، وهو مفهومٌ صاغه الفيلسوف الألماني غوتلوب فريغه، وكلُّ الأبحاث التي ناقشت هذه الفكرة تعود إلى مقترحاته، حتى على مستوى الأمثلة، المستعملة في دراسة هذه الظاهرة، من قبيل: (مات كبلر في البؤس، وملك فرنسا أصلع)، فهاتان العبارتان تفترضان مسبقًا أنَّ هنالك شخصًا اسمه كبلر، وأنَّ لفرنسا ملكًا.

غير أنَّ المؤلِّف يُفضِّل مصطلح(الاستسلاف)؛ على مصطلح الافتراض المسبق؛ لأنَّه بحسب رأيه يجمع بين المصطلحين(الافتراض، والمسبق)، على اعتبار أنَّ الاستسلاف يتضمن التقدير والإضمار، لكنَّه عدل عن استعمال هذا المصطلح لندرة تداوله، تاركًا للباحثين حرية فحصه واختياره.(فاخوري: ٢٠١٣،٤٦) (Fakhoury:2013.46) ، في حين فضَّل الأستاذ هشام الخليفة مصطلح(الاستصحاب)؛ لشيوعه في كتابات الأصوليين العرب.(فاخوري: ٢٠١٣، ٥٢)(Fakhoury:2013.52).

إنَّ الافتراض المسبق هو شرطٌ ضروريٌّ لتحقيق صحة الملفوظ، وهو مصطلحٌ يُرادف عند المؤلِّف مصطلح(الإضمار)، "أمَّا المدلول الصريح فيختصُّ عادةً باسم(المضمون)، أو(المنطوق) بلغة الأُصوليين الفقهاء، فالمضمون إذن هو ما يُفيده قول المتكلِّم للمستمع بشكلٍ مباشرٍ، أمَّا الافتراض فهو ما لم يُصرِّح به المتكلِّم بالألفاظ، بل يأخذه ضمنًا حينما يُعبِّر عن أمرٍ ما"(فاخوري: ١٩٨٨، ٧٨)(Fakhoury:1988.78).

لقد سعى المؤلِّف في كتاباته إلى اختبار كفاية بعض الأفكار التي اقترحها اللغويون العرب القدماء، من خلال موازنتها بالأفكار اللسانية الحديثة؛ بغية الوقوف على إمكانيات استثمارها، والإفادة منها، فكانت نظرية أفعال الكلام واحدةً من النظريَّات التي حاول المؤلِّف التأصيل التراثيَّ لها، وكانت المدرسة السكَّاكيَّة هي أساس هذا الاختبار، وتحديدًا حديث السكَّاكيّ عن أقسام الكلام.

لقد انطلق السكَّاكيُّ من الثنائية الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم، التي تقسِّم الكلام بصورة عامة على (خبر) و (إنشاء) مع اقتصاره بخصوص الشقِّ الثاني من الثنائية على (الطلب)، الذي جعله مقابلاً للخبر، ويفرِّع كلاً من القسمين إلى أنواع، يضع لكلِّ نوعٍ منها شروطًا مقاميَّةً تتحكَّم في الإنجاز، أي في إجرائه مطابقًا لمقتضى الحال، وتتفرَّع عن هذه الأنواع نفسها أغراضٌ (تتولَّد) في حالة إجراء الكلام على خلاف ما يقتضي المقام(فاخوري: ٢٠١٣، ١٢٤)(Fakhoury:2013.124).

ويُشير المؤلِّف إلى أنَّ السكَّاكيَّ استعمل مصطلح الطلب قسيمًا للخبر وأصلًا من أصلي خواص تركيب الكلام، ولم يستعمل مصطلح (الإنشاء)، يقول السكاكي:((وإنما السابق في كلام العرب شيئان الخبر والطلب))(السكاكي: ١٩٣٧، ٧٨)((Al (sakkaki:1937.78، وهما في نظره يستغنيان عن التعريف، فهما إنَّما يفترقان باللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب، ويؤكِّد المؤلِّف أنَّ السكَّاكيَّ بقيَ مشدودًا الى مصطلح الطلب لكنَّ شرَّاحه، وتحديدًا القزويني اعتمد مصطلح الإنشاء؛ للدلالة على ما يناقض الخبر .(فاخوري: ٢٠١٣، ١٢٦)(Fakhoury:2013.126)، وينتهي أخيرًا إلى أنَّ تصنيف السكَّاكي، ومن تبعه من البلاغيين لأقسام الكلام يتوافق تصريحًا أو ضمنًا مع تقسيم أوستن وغرايس وسيرل المعروف، الذي صنَّف أفعال الكلام إلى خمسة، فالمعيار"الأساسي الذي جرى التعويل عليه في التقسيم العامِّ للكلام إلى خبر وإنشاء أو إلى خبر وطلب وتنبيه فهو معيار المطابقة، وعليه فالكلام إن كان له خارجٌ يُطابقه أو لا يُطابقه فهو الخبر، وإن كان إيجادًا وابتكارًا لهذا الخارج فهو الإنشاء، فإن تأخَّر معناه عن لفظه فهو الإنشاء الطلبي أو الطلب، وإن اقترن معناه به فهو التنبيه"(فاخوري: ٢٠١٣، ١٢٦)(Fakhoury:2013.126).

من خلال ما تقدَّم يتَّضح لنا أنَّ الأفكار التي ساقها المؤلِّف في البحث التداوليِّ تعدُّ من بواكير الكتابات التداوليّة في الثقافة العربيَّة، فحديثه عن نظريَّة أفعال الكلام ومقارنتها بالتراث العربي تعود إلى العام١٩٨٩، في بحث نشره المؤلِّف في الموسوعة الفلسفية العربية، المجلِّد الثاني، أمَّا كلامه على الاقتضاء أو الاستلزام الحواري فقد سبق للمؤلِّف أن نشره في مجلة عالم الفكر، العام١٩٨٩، وتحديدًا في العدد الخاص بالألسنية، ثم عاد ونشره في كتابه(محاضرات في فلسفة اللغة)، وهذا يؤكِّد ريادة المؤلِّف للكثير من الأفكار التداوليَّة في البحث اللسانيّ العربيّ.

نتائج البحث:

١- أثبت البحث أنَّ الرؤى اللسانيَّة التي عالجها الدكتور عادل فاخوري في كتاباته كانت تنسجم مع تكوينه المعرفيّ، القائم على فلسفة اللغة، والمنطق الرياضي.

٢- يمكن القول بدون مواربة أنَّ المؤلِّف هو واحدٌ من أوائل الباحثين العرب الذين نشروا الفكر السيميائيَّ، على مستوى النظريات والشخصيات والمصطلحات، فكانت كتاباته المرجع العربيَّ الرئيس في هذا الصدد.

٣- كان التراث هاجسًا معرفيًّا اتخذه المؤلِّف في قراءاته للنظريات اللسانيَّة والسيميائيَّة الحديثة.

٤- شكَّلت الدلالة عند المؤلِّف معادلًا مصطلحيًّا للسيمياء، وتعدُّ دراسته للدلالة منظورًا إليها من جهة السيمياء من أولى المحاولات العربيَّة في هذا الخصوص.

٥- كانت الكتابات التنظيريَّة والتطبيقيَّة ذات المنحى التداوليّ من بواكير الكتابات العربيَّة، وتحديدًا حديثه عن الاقتضاء، وأفعال الكلام، بل إنَّ مقاربة نظرية سيرل لأفعال الكلام مع التراث العربيّ تعدُّ من أولى الكتابات العربيَّة.

٦- قدَّم المؤلِّف جهازًا اصطلاحيًا متكاملًا للسيمياء، معتمدًا في ذلك على التراث العربي، فضلًا عن مصطلحات أخرى، مثل الاقتضاء، والاستسلاف، واللسانيَّة، وهي مصطلحات خاصَّةٌ بالمؤلِّف.

المصادر:

- أبو علي، ابن سينا، (١٩٧٠)، الشفاء، تحقيق محمد خضيري، القاهرة.
- اسكندر، يوسف، (٢٠٠٨)، اتجاهات الشعرية الحديثة-الأصول والمقولات، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أولمان، ستيفن، (د.ت)، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ط١٢، دار غريب، القاهرة.
- جاسم، أنفال، (٢٠٢٠)، الإنسان في الفلسفة اللسانية، ط١، كنوز المعرفة، عمان.
- جبر، حيدر، (٢٠٢١)، صفات الفعل في اللسانيات الوظيفية، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد ٣٦.
- الخليفة، هشام، (٢٠٠٧)، نظرية الفعل الكلامي، ط١، لبنان ناشرون، بيروت.
- سامسون، جفري، (١٩٩٤)، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ترجمة محمد زياد كبة، الرياض.
- السكاكي، أبو يعقوب، (١٩٣٧)، مفتاح العلوم، ط١، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.
- سوسير، فرديناند، (١٩٨٥)، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة د.مالك المطلبي، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
- صبري، خالد، (٢٠١٧)، الخطاب القرآني مقاربة في ضوء لسانيات النص، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٢٢، ٢٠١٧.
- الطائي، نعمة، (٢٠١٥)، مقاربة لسانية في مقدمة ابن خلدون، مجلة الأستاذ، العدد ٢١٣.
- الطائي، نعمة، (٢٠١٧)، الخطاب الحجاجي، مقاربة سوسيولسانية، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٢٠.
- عبد الرحمن، طه، (١٩٩٨)، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- علوي، كريم، مفهوم القيمة في لسانيات سوسير، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٦، العدد١، ١٨٢.
- علوي، كريم، اللحن التداولي، نظرة في المفهوم وأسباب التشكل، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد(٦٠)، العدد ٤، ٢٠٢١.
- العلوي، يحيى، (١٩١٤)، الطراز، دار المقتطف، القاهرة.
- عياشي، منذر، (٢٠٠٧)، اللسانيات والدلالة، ط٢، مركز الإنماء الحضاري، دمشق.

- غاليم، محمد، (٢٠٠٨)، بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي، مجلة فكر ونقد، العدد ٩٦، المغرب.
- غاليم، محمد، (٢٠٠٩)، المعنى والتوافق مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد.
- غلفان، مصطفى، (١٩٩٨)، اللسانيات في الثقافة العربية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.
- فاخوري، عادل، (١٩٨٠)، منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث، ط١، دار الطليعة، بيروت.
- فاخوري، عادل، (١٩٨٦)، السيمياء عند بيرس، عادل فاخوري، مجلة دراسات عربية، العدد ٦، نيسان، بيروت.
- فاخوري، عادل، (١٩٨٨)، اللسانيَّة التوليدية التحويلية، ط٢، دار الطليعة، بيروت.
- فاخوري، عادل، (١٩٩٠)، تيارات في السيمياء، ط١، دار الطليعة، بيروت.
- فاخوري، عادل، (١٩٩٠)، الرسالة الرمزيَّة في أصول الفقه، ط٢، دار الطليعة، بيروت.
- فاخوري، عادل، (١٩٩٤)، علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة، ط٢، دار الطليعة، بيروت.
- فاخوري، عادل، (١٩٩٦)، إشكالية مصطلح السيميولوجيا (السيمياء)، عالم الفكر، المجلد ٢٤، العدد،٣.
- فاخوري، عادل، (٢٠١٣)، محاضرات في فلسفة اللغة، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت.
- مبارك، حنون، (١٩٨٧)، مدخل للسانيات سوسير، ط١، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- المتوكل، أحمد، (١٩٨٩)، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- هادي، حيدر، (٢٠١٨)، العقد الفريد قراءة في ضوء نظرية الأفعال الكلامية، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد ٢٩، العدد ٢٠١٨.
- هوانغ، يان، (٢٠٢٠)، معجم أوكسفورد للتداولية، ترجمة هشام عبد الله الخليفة، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت.
- الوردي، علي، (٢٠٢٢)، الفعل الكلامي في الخطاب النحوي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العدد(٧١)، ٢٠٢٢.

Refernces

- Abdel Rahman, Taha. (1998). Language and Balance, or Multiplicity of Reason. (1st ed.) The Arab Cultural Center: Casablanca.
- Al-Alawi, Yahya bin Hamzah. (1914). Al-Tiraz. Dar Al-Muqtaf: Cairo.
- Al-Khalifa, Hisham Abdullah. (2007). Speech Act Theory. (1st ed.) Les Editions Publitec: Beirut.

- Al-Khalifa, Hisham Abdullah) 2020 .(The Translation of "The Oxford Dictionary of Pragmatics by Yan Huang". (1st ed.) Dar Al-Kitab Al-Jadeed: Beirut.
- Al-Sakaki , Abu Yaqoub. (1937). Key to Science. (1st ed.) Al-Babi Al-Halabi Press: Cairo.
- Ayachi, Munther. (2007). Linguistics and Semantics. (2nd ed.) Urban Development Center.
- Al-Shawkani. (1979). Guidance of Al-Fuhul to Achieving the Truth from the Science of Fundamentals. Dar Al-Maarifa: Beirut .
- Aziz , Yoel Youssef. (1985). The Translation of "General Linguistics by Ferdinand de Saussure". Revised by Dr. Malik Al-Muttalibi. (1st ed.) Dar Al-A'sun Al-Thaqafia: Fadad.
- Bishr , Kamal . The translation of "The Role of Word in Language by Stephen Ullman". (12th ed.) Dar Gharib, Cairo, D. T.
- Fakhoury, Adel. (1980). The Logic of the Arabs from Modern Logic View. (1st ed.) Dar Al-Talee'a: Beirut.
- Fakhoury, Adel) 1986 .(-Semiotics at Pierce. Journal of Arab Studies, Issue 6: Beirut.
- Fakhoury, Adel) 1988 .(-Transformational Generative Linguistics. (2nd ed.) Dar Al-Talee'a: Beirut.
- Fakhoury, Adel) 1990.(Streams in Alchem. (1st ed.). Dar Al-Talee'a: Beirut.
- Fakhoury, Adel) 1990 .(The Symbolic Message in Usul al-Fiqh. (2nd ed.) Dar Al-Talee'a: Beirut.
- Fakhoury, Adel) 1994 .(Semantics of the Arabs: A Comparative Study with Modern Semiotics. (2nd ed.) Dar Al-Talee'ah: Beirut.
- Fakhoury, Adel) 1996 .(The Problematic of Semiology Term (Semiology). The World of Thought, Vol. 24, No. 3.
- Fakhoury, Adel) 2013 .(Lectures on the Philosophy of Language. (1st ed.) Dar Al-Kitab Al-Jadeed: Beirut.
- Ghalim, Mohammed. (2008). Some tasks of linguistics in the Context of Knowledge. Journal of Thought and Criticism, Issue 96: Morocco.
- Ghalim, Mohammed) 2009 .(Meaning and Compatibility: Principles for Rooting Arabic Semantic Research. (1st ed.) The Modern Book World: Irbid.